

رغم الانخفاض الحالي   تحذيرات من زيادة كبيرة في أسعار البيض بمصر خلال الفترة المقبلة



الأحد 14 يونيو 2026 08:00 م

حذرت شعبة بيض المائدة في الاتحاد العام لمنتجات الدواجن بمصر من تحول وفرة الإنتاج التي تجاوزت الاستهلاك بنحو 40% إلى ندرة جديدة بعدما هبطت الكرتونة في المزرعة إلى 65 و75 جنيهاً  

ويكشف هذا الهبوط أن الحكومة تركت سلعة أساسية بين ضغط الأعلاف المستوردة وفوضى التسعير اليومي ثم انتظرت من العربيين أن يتحملوا الخسارة ومن المستهلك أن يدفع ثمن الأزمة عند عودتها  

وفرة مؤقتة فوق أرض تكاليف مشتعلة

في البداية ربط المهندس أحمد نبيل رئيس شعبة بيض المائدة تراجع الأسعار بالقفزة الكبيرة في الإنتاج المحلي مؤكداً أن المعروض تجاوز احتياجات السوق بينما تحكمت آليات العرض والطلب في حركة البيع اليومية  

ثم أوضح نبيل أن المستهلك حقق مكسباً فوراً من انخفاض الكرتونة لكنه نبه إلى أن استمرار السعر الحالي دون توازن عادل يضرب قدرة المنتجين على البقاء داخل دورة إنتاج لا يمكن وقفها  

وبحسب حديث الشعبة لا يملك مربو البيض قرار تعطيل الإنتاج لأن الدواجن تضع البيض يوميا وهو ما يدفعهم إلى بيع المنتج الطازج بأي سعر متاح حتى لا يتلف المخزون  

لكن الأزمة الأوسع تظهر في الأعلاف المستوردة التي تمثل بين 90% و95% من تكلفة الإنتاج بما يجعل أي انخفاض حاد في سعر البيع خسارة مباشرة لا يستطيع العربي الصغير امتصاصها طويلاً  

كذلك تكشف هذه النسبة هشاشة سياسة حكومية ربطت غذاء المصريين بالدولار ثم تحدثت عن الاكتفاء الذاتي بينما بقيت المدخلات الأساسية رهينة الاستيراد وسعر الصرف والنقد الأجنبي  

ومن هنا تخدم قراءة الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب محور التكلفة لا محور الدعاية إذ سبق أن ربط اضطراب الدواجن بقرارات السوق والقدرة الشرائية لا بمجرد نقص عابر في المعروض  

لذلك تبدو الوفرة الحالية نتيجة اندفاع إنتاجي بلا شبكة أمان وليست نجاحاً كاملاً لأن المنتج يبيع اليوم تحت ضغط السيولة بينما ينتظر المستهلك تخفيضاً قد لا يستمر إذا خرج المربون  

وبالتزامن سجلت أسعار البيض الأبيض في المزرعة بين 65 و75 جنيهاً ووصلت للمستهلك بين 80 و102 جنيهاً بينما تحرك الأحمر في المزرعة بين 70 و85 جنيهاً  

أما البيض البلدي فقد سجل في البورصة والمزارع بين 80 و85 جنيهاً ووصل إلى المستهلك بين 122 و125 جنيهاً بما يكشف فجوة توزيع واسعة فوق خسائر المنتجين  

انسحاب المربين يصنع الغلاء القادم

بعد ذلك حذر أحمد نبيل من غياب السعر العادل الذي يضمن هامش ربح مناسب للمربين مؤكداً أن الخروج الإيجابي من السوق قد يؤدي إلى نقص في المعروض وقفزات سعرية غير متوازنة

وتستعيد هذه التحذيرات ما جرى بين عامي 2022 و2023 حين ضربت موجات الغلاء سوق البيض والدواجن ودفعت الأسر إلى تقليل الشراء رغم أن البيض ظل مصدراً بروتينياً أرخص من بدائل كثيرة

غير أن الحكومة لم تعالج أصل الأزمة حينها بقدر ما أدارتها بتدخلات متأخرة واستيراد وعودة رقابية ثم تركت المنتجين بين أعلاف مرتفعة ومستهلكين منهكين ووسطاء يوسعون الفجوة السعرية

وفي هذا المحور يخدم رأي الخبير الاقتصادي وائل النحاس فكرة أن تضارب القرارات الاقتصادية يصنع أزمات الأسعار لأن السوق لا يستقر عندما تتغير تكلفة التمويل والاستيراد والطاقة دون حماية إنتاجية

وبذلك لا يمكن قراءة انخفاض الكرتونية اليوم كهدية مستقرة للمواطن لأن البيع بأقل من التكلفة يدفع المربي إلى تقليل القطيع أو إغلاق النشاط ثم يعيد السوق إلى الندرة

كما أن الحديث عن استثمارات داجنة تقترب من 100 مليار جنيه يضع الحكومة أمام مسؤولية مباشرة لأن ترك هذه الكتلة الإنتاجية للانهايار يعني ضرب عمالة ومزارع ومصانع أعلاف ونقل وتوزيع

وعلى المستوى الاجتماعي يدفع المواطن ثمينين متتاليين الأول حين يشتري البيض غالياً خلال الندرة والثاني حين يصفق لانخفاض مؤقت يقتل المنتجين ثم يعود إليه الغلاء مضاعفاً بعد شهور

لذلك يصبح المطلوب سعراً عادلاً لا سعراً مرتفعاً لأن حماية المنتج لا تعني معاقبة المستهلك بل تعني منع دورة الانهيار التي تبدأ بخسارة المزارع وتنتهي بطوابير الأسعار

ومن ثم تتحمل أجهزة الدولة مسؤولية ضبط حلقات التداول لا ترك المزرعة تبيع بخسارة بينما تظهر الكرتونية للمستهلك بفارق كبير يذهب إلى النقل والوسطاء وهوامش غير معلنة

دعاية الاكتفاء تصطم بجيب المواطن

في المقابل نفى أحمد نبيل أن يكون انخفاض الإقبال على شراء البيض سبباً رئيسياً للهبوط وقال إن حملات المقاطعة والأنظمة الغذائية المتداولة مجرد ترندات ممولة من الخارج

لكن هذا النفي لا يلغي أثر الفقر الغذائي على قرارات الأسر لأن المواطن الذي يواجه زيادات مستمرة في الكهرباء والوقود والمواصلات يراجع شراء البروتين حتى عندما ينخفض نسبياً

وهنا تخدم مداخلة حسين أبو صدام نقيب الفلاحين محور القدرة الشرائية وسلاسل التسويق إذ تحدث سابقاً عن أثر تعدد التجار وتكاليف النقل والفاقد في توسيع الفجوة بين الحقل والمستهلك

وبناء على ذلك تبدو حملات المقاطعة عرضاً لا سبباً وحيداً لأن غضب المواطنين من الأسعار ينتج عن تجربة طويلة مع غلاء الغذاء لا عن دعوة عابرة على وسائل التواصل

كما كشف نبيل أن الهجوم على قطاع البيض بدأ بعد إعلان مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي نهاية عام 2025 وفتح باب التصدير معتبراً أن الحملات تستهدف هذا الإنجاز الاقتصادي

إلا أن تحويل الاكتفاء الذاتي إلى شعار سياسي لا يجيب عن سؤال التكلفة لأن الإنتاج الذي يعتمد على علف مستورد بنسبة تقارب 95% يبقى منكشفاً أمام الدولار والأزمات الخارجية

ثم إن فتح باب التصدير لا يجوز أن يصبح أداة تفاخر بينما يعجز المنتج المحلي عن ضمان هامش ربح ويخشى المستهلك عودة الكرتونية إلى مستويات قياسية مع أول نقص في المعروض

وعليه تحتاج السوق إلى إعلان تكلفة إنتاج حقيقية ومراجعة يومية لأسعار الأعلاف وهوامش التداول حتى لا يتحول الحديث عن العرض والطلب إلى غطاء رسمي لغياب الرقابة

كذلك يجب فصل دعم المنتج الصغير عن دعم كبار المزارع لأن المزارع الصغيرة تخرج أولاً عند الخسارة بينما يستطيع كبار الصمود ثم السيطرة على المعروض وفرض الأسعار لاحقاً

وفي الخلاصة لا تكشف أزمة البيض عن وفرة مريحة بل تكشف سوقاً بلا صمام أمان وحكومة تتعامل مع الغذاء كرقم يومي لا كملف أمن معيشي

لذلك تبدو الكرتونة الرخيصة اليوم إنذارا لا انتصارا لأن استمرار البيع دون تكلفة عادلة يهدد بخروج المربين وانكماش الإنتاج ثم عودة الغلاء على موائد المصريين بصورة أشد

وتتحمل الحكومة مسؤولية منع هذه الدورة عبر ضبط الأعلاف والوسطاء والتسعير الاسترشادي لا عبر انتظار السوق حتى ينهار ثم إعلان إجراءات طارئة يدفع المواطن والمنتج ثمنها معا